

مقولة التحريف اللفظي للقرآن عند المسلمين بين الحقيقة والحكاية

The saying of the alteration of Quran in the islamic circles between the truth and the fiction

فاطمة ازحيبي*، جامعة محمد الأول (المغرب)، fatima.azhimi18@gmail.com

المؤلف المرسل: فاطمة ازحيبي	تاريخ النشر: 31/12/2023	تاريخ القبول: 15/11/2023	تاريخ الارسال: 2023/09/08
-----------------------------	-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

يهدف هذا المقال البحث في أحد مرتكزات مقولة التحريف اللفظي للقرآن في التاريخ المعاصر، وهو ما يدعيه بعض مروجي المقولة من كونها مقولة إسلامية أصيلة، وليست من المقولات المجلوبة من الخارج، فتتبع البحث هذه الأقوال التي توصف بالإسلامية أو الأصيلة، لبيان حقيقة تعلق مقولة التحريف بالمسلمين ككل أو بمن تنسب إليهم على وجه التحديد من المسلمين، وقد ناقش البحث مقولة التحريف عند ثلاث اتجاهات بناء على ادعاءات مروجي التحريف في الزمن المعاصر وهي: الشيعة والخوارج والصوفية، فُبحث في حقيقة النسبة، وحجم رواجها داخل كل اتجاه، ودوافعها. ليتسنى بعد ذلك الحكم على هذه المزاعم وقيمتها بخصوص موقف المسلمين من أصل دينهم وهو القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية:

التحريف اللفظي، القرآن، المسلمين.

Abstract: The study deals with the saying of the occurring of the verbal alteration in the holy Quran in the islamic circles, which become one of the famous saying in some intellectual books in the modern history, and as a consequence this saying become one of the evidence of the occurring of the verbal alteration in the Quran . The article purports to demonstrate the presence of the saying of alteration of the Quran three islamic sects which are :A-Shiaa and Al-Khawarij and A-Sofya ; which are the islamic sources of the saying of the alteration of quran according to some researchers in the histpry of the Quran . Moreover, the study tracks the varied saying in the three islamic sects aforementioned by showing the presence of the saying in each sect, and its important and motivations. So by studing the topic from those sides we can judge the saying of the authenticity of the verbal alteration in the islamic circles.

Keywords: verbal alteration, Quran, Muslims.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر مقولة تحريف القرآن من المزاعم القديمة التي رمي بها القرآن الكريم، فقد سجلت لنا كتب التراث بعض الشبه الرامية للطعن في موثوقية القرآن، غير أن المطلع على الساحة الفكرية اليوم يجد أن هذه الدعوى تنبعث من جديد، فعاد الطعن في موثوقية نقل القرآن وادعاء حدوث النقص والزيادة والتغيير في نصه؛ والأهم هنا أنه يستدل على الدعوى بكونها دعوى أصيلة لها أصوات داخل الدائرة الإسلامية، أو ما يسمى بأصوات المعارضة عند المسلمين، وهم تحديدا في هذا الموضوع الشيعة والخوارج والصوفية، ولا يخفى على الدارس أهمية التعرف على حقيقة هذه الأقوال التي توصف بالإسلامية والأصيلة، لأنها من جهة تعتبر من واقع الإسلام، ومن جهة أخرى كونها تلقى اهتماما كبيرا واحتفاء من قبل المشككين في نزاهة القرآن من غير المسلمين، على اعتبار أن حاجز العقيدة الإسلامية الذي قد تهم به بحوث غير المسلم وأقواله منتف في هذه الأقوال، فكان لزاما التعرف على حقيقة هذه الأقوال وصحة دعاؤها ومكانتها داخل الساحة الإسلامية.

فما حقيقة قول المسلمين بالتحريف؟ وهل ثبتت نسبة مقولة التحريف عند هؤلاء أم لا يعدو أن يكون الأمر حكاية عنهم؟ وهل ما ينسب إلى هذه الطوائف هو قول الأكثر أم القلة؟ وما هي الدوافع التي أدت إلى القول بحصول التحريف عند هؤلاء خصوصا أن القرآن هو أصل الإسلام ومبناه؟

وسنتبع في مقاربة هذا الموضوع ثلاث مناهج رئيسة أولها المنهج الوصفي، وذلك في وصف حضور مقولة التحريف عند الطوائف الثلاث كما وكيفها، وثانيها المنهج التاريخي وذلك في تتبع أصل المقولة، خصوصا عند الشيعة، والمنهج التحليلي وذلك في تحليل عناصر المقولة عند الفرق وبيان أصلها ومبناها، هذا مع ما قد يتخلل هذه المناهج من مقارنة ونقد.

وقد انتضمت هذه المقالة في مقدمة وثلاث عناصر وخاتمة، أما المقدمة فمهدت لموضوع الدراسة وإشكالاتها ومنهجها، أما العنصر الأول فخصص لبحث مقولة التحريف عند الشيعة، أما العنصر الثاني فخصص لبحث مقولة التحريف عند الخوارج، أما العنصر الثالث فخصص لبحث مقولة التحريف اللفظي عند الصوفية، ثم خاتمة الدراسة والتي تضمنت أهم النتائج والخلاصات المتوصل إليها.

2. تحريف القرآن عند الشيعة:

تعتبر الشيعة من أكثر الفرق الإسلامية التي تنسب إليها مقولة التحريف، وهي تهمّة موجهة إلى الفرقة منذ القديم، ومن أكثر من جهة، والحقيقة أن نسبة القول بالتحريف إلى الشيعة أمر يستلزم النظر إلى أمر مهم؛ فالشيعة فرق كثيرة والقول بالتحريف بالمعنى المراد في هذا البحث لا يشتهر عند جميعها، ولعل أشهر فرق الشيعة ثلاثة وهي الزيدية والإسماعيلية والإمامية.

أما الزيدية والإسماعيلية فلم يشتهر عنهم القول بالتحريف، أما الشيعة الإمامية وهي مدار البحث هنا، فقد اشتهرت نسبة التحريف إليهم، غير أنه لا يمكن القطع بصحة هذه النسبة، ذلك أن الباحث في هذه المقولة عند الإمامية يجد

نصوصا مثبتة قطعا للتحريف، وأخرى نافية له قطعا، الأمر الذي يخلق لبسا في المسألة، كما أن هذا الإثبات والنفي لذات المسألة يحتم على الباحث أن يدرسها تاريخيا، فيعلم أي القولين أسبق هل إثبات التحريف أم نفيه، كما يحتم عليه النظر إلى عدد النفاة وعدد المثبتين ليعلم أي القولين أرجح في النسبة.

1.2. القائلون بتحريف القرآن عند الشيعة

يقول السيد نعمة الله الجزائري (1112هـ): "الأخبار المستفيضة بل المتواترة قد دلت على وقوع الزيادة والنقص والتحريف في القرآن" (الجزائري، د.ت، صفحة 66)، ويفصل العاملي (1104هـ) هذا الموقف أكثر بقوله: "اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه حسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغييرات وأسقط الذين جمعوه بعده كثيرا من الكلمات والآيات، وإن القرآن المحفوظ عما ذكر الموافق لما أنزله الله تعالى، ما جمعه علي عليه السلام وحفظه إلى أن وصل إلى ابنه الحسن عليه السلام، وهكذا إلى أن انتهى إلى القائم عليه السلام وهو اليوم عنده صلوات الله عليه" (العاملي، 2006، صفحة 62) ويقول في موضع آخر بعد أن ذكر عددا من أسماء العلماء الذين يقولون بالتحريف، إن هذه المقولة من "ضروريات مذهب التشيع، وأنه من أكبر مفاسد غصب الخلافة" (العاملي، 2006، صفحة 84).

هذا وإن عددا من الدارسين لمسألة التحريف يعتبرون أن مقولة التحريف مقولة قديمة وأصلية عند الشيعة بدليل المرويات الكثيرة الواردة في أمهات كتبهم، ولا أدل على ذلك مما جاء في الكافي للكليني (329هـ)، وتفسير القمي (307هـ) والعياشي (320هـ)، وسنفصل الحديث عن هذه المرويات فيما سيأتي من الحديث عن أدلة القول بالتحريف.

أما في الزمن المعاصر فإن كتاب "فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب" للمحدث الشيعي النوري الطبرسي (1320هـ)، يعتبر أشهر المؤلفات الشيعية التي أثبتت التحريف في القرآن، وقد كان بذلك من أشهر المتأخرين القائلين بتحريف القرآن، (الميلاني، 1426هـ) وقد استدل على وقوع التحريف باثني عشرة دليلا منها ما يتعلق بتمائل الأمم، وبكيفية الجمع، ومصاحف الصحابة، ومنها المتعلق بنسخ التلاوة والقراءات ومنها ما يتعلق بالروايات المثبتة للتحريف. (العسكري، 1992، صفحة 15).

أما ما يتعلق بنوعية الآيات الساقطة من القرآن فإن القوم اتفقوا في مجملهم على سقوط كل ما يزيد في شأن علي وذريته، وسقوط آيات لعن فيها المنافقون (الجزائري، د.ت، صفحة 67) (العاملي، 2006، صفحة 62)

أما عن أدلة مثبتة التحريف فيمكن حصرها في ثلاث مسائل:

أولاً: تماثل الأمم

والمراد بذلك، أن الأمة المحمدية مقتفية لا محالة لسنن من كان قبلها من الأمم، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، ولما كان تغيير الصحف وتحريف الكتب من سنن السابقين فإنه واقع في هذه الأمة أيضاً، فيقول النوري: "إن كل ما وقع في الأمم السابقة خاصة ببني إسرائيل يقع في هذه الأمة المرحومة وأنها تتبع سنن السابقين وسيرة من كان قبلهم في كل احوالهم وجميع اطوارهم خصوصاً في ما يتعلق بأمر الدين" (العسكري، 1992، صفحة 2/25) واستدلوا ذلك بأحاديث منها ما يروى في كتب السنة أيضاً، ومنها ما تفرد بروايته الشيعة فمن هذه المرويات:

قول النبي ﷺ «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ» (البخاري، 1422، صفحة 9/103).

ومنه ما يرويه الشيعة من قول النبي ﷺ: "والذي بعثني بالحق نبياً وبشيراً لتركبن أمي سنن من كان قبلها حذو النعل بالنعل، حتى لو ان حية من بني إسرائيل دخلت في جحر لدخلت في هذه الأمة حية مثلها" (الصدوق، 1991، صفحة 520).

وقد رد الطبطبائي هذا الدليل بكون "هذه الروايات لا تدل على المماثلة من جميع الجهات، وهو ظاهر بل الضرورة تدفعه.

فالمراد بالمماثلة هي المماثلة في الجملة من حيث النتائج والآثار، وحينئذ فمن الجائز أن تكون مماثلة هذه الأمة لبني إسرائيل في مسألة تحريف الكتاب إنما هي في حدوث الاختلاف والتفرق بين الأمة بانشعابها إلى مذاهب شتى يكفر بعضهم بعضاً (...)

وبالجملة أصل الروايات الدالة على المماثلة بين الأممين لا يدل على شيء من التحريف الذي يدعونه، نعم وقع في بعضها ذكر التحريف بالتغيير والإسقاط، وهذه الطائفة على ما بها من السقم مخالفة للكتاب كما تقدم" (الطبطبائي، 1997، صفحة 12/116).

إضافة إلى ما قيل، فإن التحريف الذي تسرب إلى الكتب السابقة واضح من خلال نصوصها، أما في القرآن فلا يمكن لأحد التحدث عن التحريف بالاستناد إلى نصه. (الحيدري، د.ت، صفحة 51 و52).

ثانياً: المصحف الذي جمعه علي رضي الله عنه

إن القول بالمصحف الذي جمعه علي رضي الله عنه هو قول يستوي فيه نفاة التحريف ومثبتوه، فيزعم الشيعة أن علياً قد جمع القرآن بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة، وقد ضم مصحفه التنزيل والتأويل معاً، لكنهم افترقوا في حجية ما سوى مصحف علي، فمن أثبت التحريف يرى أنه المصحف الوحيد الذي يشمل القرآن دون زيادة أو نقصان، أما نفاة التحريف فمنهم من اعتبر أن مصحف علي لا ينفي حجية ما جمع من قبل غيره،

خصوصاً أنه لا اختلاف بينها من حيث الحقائق الدينية الأصلية والفرعية، سوى ما كان من اختلاف في الترتيب (الطببائي، 1997، صفحة 12/114)، ومنهم من اعتبر أن مصحف علي قد اعتمد عليه في الجمع العثماني وإن لم يصرح به في الروايات الرسمية (الشهرستاني، صفحة 2/229، 230)، وهناك احتمالات أخرى تقال في هذا السياق.

والذي يهم هنا هو موقف القائلين بالتحريف من الشيعة، فيعتبرون المصحف الذي بين أيدينا اليوم بديلاً مؤقتاً فقط، فهو حجة من حيث لا بديل، أما المصحف الكامل الذي جمعه علي فقد توارثه نسله من بعده، إلى أن وصل إلى الإمام الثاني عشر وهو الإمام القائم، وهو عنده وسيخرج به في آخر الزمان (العالمي، 2006، صفحة 67)، (الجزائري، الانوار النعمانية، 2010، صفحة 317/2) ويؤيد هذا الزعم ما رواه الكليني: "قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام القائم عليه السلام قرأ كتاب الله عز وجل وحده، وأخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام، وقال: أخرجه علي عليه السلام إلى الناس حين فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله عز وجل كما أنزله الله على محمد ﷺ، وقد جمعته بين اللوحين، فقالوا هذا هو ذا عندنا مصحف جامع فيه القرآن لا حاجة لا فيه: فقال أما والله ما ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنما كان علي أن أخبركم حين جمعته لتقرؤوه" (الكليني، 2007، صفحة 2/350).

ويروى عند أهل السنة كذلك أثر يفيد جمع علي للقرآن، فجاء في المصاحف لابن أبي داود: "عن محمد بن سيرين قال: لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم أقسم علي أن لا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل فأرسل إليه أبو بكر بعد أيام أكرهت إمارتي يا أبا الحسن؟ قال: «لا والله إلا أني أقسمت أن لا أرتدي برداء إلا لجمعة فبايعه ثم رجع» (داود، 2002، صفحة 169، 170). وبصرف النظر عن إسناد الحديث الذي تحدث فيه علماء الحديث فإن المراد بالجمع المذكور في الحديث هو جمع الصدور، (العسقلاني، 1379هـ، صفحة 9/14)، أو على فرض أنه جمع القرآن تدويناً فلا يعدو أن يكون نسخة شخصية للمصحف شأنها شأن بقية مصاحف الصحابة.

والحقيقة أن الشيعة يستثمرون مسألة جمع علي رضي الله عنه للقرآن ويجعلون لها أبعاداً أخرى، فتربط بذلك مسألة جمع القرآن ارتباطاً وثيقاً بمسألة الإمامة، وقضية أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة، خصوصاً أن الأمرين متلازمين حسب الرواية السابقة، وروايات أخرى كثيرة تتناولها كتب الشيعة، ففسر الأمر عند كثير من الدارسين الشيعة تفسيراً سياسياً وهذا سواء عند من أثبت التحريف أو من نفاه، وفي هذا يقول أحد علماء الشيعة المعاصرين "ارتباط موضوع جمع القرآن بأمر الخلافة، وإن تغافلته مدرسة الخلافة؛ لأن النصوص الكثيرة الموجودة في كتب الفريقين تلوي عنق من يريد إنكارها، فإن الكل يعلم بأن الإمام علياً قد تخلف عن البيعة بدعوى جمع القرآن". (الشهرستاني، صفحة 2/336).

ومن جانب آخر فإن مسألة امتلاك علي رضي الله عنه للنسخة الكاملة للقرآن الكريم حسب الزعم الشيعي تصطدم بعقبة كبيرة وهي "إقرار الإمام علي أيام خلافته بهذا القرآن الموجود بين أيدي المسلمين، فلو كانت هناك سور وآيات محرفة لتحدث عنها الإمام علي وأثبتها في القرآن" (موسوي، 1978، صفحة 131).

بقيت الإشارة في قضية جمع علي للمصحف إلى مسألة أخرى، وهي جمع القرآن من قبل أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، فإن جمع القرآن الذي كان مفترقا بين صدور الرجال ومفترقا فيما سطر فيه من أدوات مختلفة سيكون لا محالة منقوصا، لأنهما غير معصومين، فالقرآن يجب أن يجمعه المعصوم لا أحد غيره، وهذا الكلام يستوي فيه النفاة والمثبتون للتحريف من الشيعة، فمثبتوا التحريف انطلقوا منه للقول بأن ما بين أيدينا اليوم قرآن محرف، أما نفاة التحريف فإنهم يقولون بهذه المقولة أيضا لكن من باب امتناع هذا الأمر، فالقرآن الذي بين أيدينا قد جمع في عهد النبي ﷺ، وليس من جمع أبي بكر أو عثمان، فيقول السيد الخوئي وهو من نفاة التحريف: "والعادة تقضي بفوات شيء منه على المتصدي لذلك، إذا كان غير معصوم، كما هو مشاهد فيمن يتصدى لجمع شعر شاعر واحد أو أكثر، إذا كان هذا الشعر متفرقا، وهذا الحكم قطعي بمقتضى العادة، ولا أقل من احتمال وقوع التحريف، فإن من المحتمل عدم إمكان إقامة شاهدين على بعض ما سمع من النبي ﷺ فلا يبقى وثوق بعدم النقيصة". (الخوئي، 1981، صفحة 239).

ثالثا: روايات التحريف:

إن من أكثر الأدلة وضوحا عند الشيعة في إثبات دعوى التحريف هي المرويات التي يفهم منها وقوع التحريف في القرآن، سواء تلك الروايات الصريحة في بابها، أو تلك الروايات التي يفهم منها ضمنا، وقد سبقت الإشارة إلى اشتغال الكافي للكليني على عدد من هذه الروايات، والتركيز على هذا المؤلف الحديثي بعينه، راجع إلى قيمته عند القوم، وعراقته في المذهب، فهو أحد الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة² وقد اختلفت آراء الإمامية بشأن معتقد الكليني في مروياته، بين قائل بأنه يعتد بصحتها، وهذا قول مثبتي التحريف، وبين قائل بأنه ناقل لا معتقد، وهذا قول النفاة.

يقول أبو الحسن العاملي: "اعلم أن الذي يظهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتد بالتحريف والنقصان في القرآن؛ لأنه روى روايات كثيرة في هذا المعنى في كتاب الكافي الذي صرح في أوله بأنه كان يثق فيما رواه" (العاملي، 2006، صفحة 83)، غير أن الذي يظهر أن علماء الشيعة لا يقولون بقطعية أخبار الكافي، فمنها المقبول ومنها المردود، وقد صنفوا أخباره إلى خمسة أقسام حسب التقسيم الشيعي للحديث، على أنه يوجد من الشيعة من يقول بصحة جميع المرويات وهذا موقف الإخبارية³، وهم بذلك يقابلون الأصولية عند

² الكتب الأربعة هي: الكافي للكليني، ومن لا يحضره الفقيه للصدوق، التهذيب والاستبصار للطوسي.

³ يقول مرتضى مطهري عن الإخبارية: "قبل أربعة قرون ظهرت بيننا نحن الإمامية فرقة اسم الفرقة الإخبارية، وهي في قبال الأصولية القائلة بالاجتهاد، وقد سيطرت على أفكار الناس ما قارب القرنين أو الثلاثة قرون، ولم تترك عملا شنيعا إلا وارتكبته (...) فإن ما يستهدفونه ضد الأصوليين هو الاجتهاد والتقليد، فيقولون إنهما بدعة والبديل هو الرجوع إلى الأخبار". (مطهري، صفحة 84).

الإمامية ، والذي يهمننا في هذه الفرقة في هذا السياق أنهم يرون أن روايات الكتب الأربعة الشيعية كلها صحيحة، وينكرون تقسيم الأخبار حسب درجة صحتها، (مطهري، صفحة 85)، وعليه فإن ما ورد من الروايات التي تطعن في موثوقية القرآن هي روايات معتبرة عندهم، وعليها بنوا قولهم في مسألة تحريف القرآن.

والذي لا شك فيه أن هذه المرويات هي السبب المباشر للقول بتحريف القرآن عند الشيعة، وهي السبب كذلك في نسبة هذه المقولة للمذهب الشيعي من طرف غيرهم، وهنا نستحضر قول إحسان إلهي ظهير في معرض حديثه عن روايات التحريف عند الشيعة: "الشيعة في عصر الأئمة قاطبة من بكرة أبيهم - ولا أستثني منهم واحداً - كانوا يعتقدون أن القرآن محرف ومغير فيه، زيد فيه ونقص منه كثير" (ظهير، د.ت، صفحة 28).

غير أن كثيرا من علماء الشيعة يرفضون هذه التهمة التحريف وذلك من خلال أمرين:

أولا : اعتبار الرواية غير الاعتقاد

ثانيا: تأويل معاني كثير من الروايات (وإن صحت) بغير معنى التحريف الذي يراد به الزيادة والنقيصة والتغيير في القرآن.

أما الأول، فقد دافع كثير من علماء الشيعة عن معتقدهم في سلامة القرآن من التحريف، معتبرين ما ينسب إليهم بسبب المرويات الموجودة في كتبهم تهمة لا تستقيم، على اعتبار أن الرواية غير الاعتقاد، بل إن الشيعة في معرض دفاعهم عن عقيدتهم في القرآن لا يتوانون عن اتهام أهل السنة بالقول بالتحريف، وأنهم يتساوون معهم في وجود روايات في كتبهم تثبت معنى التحريف في القرآن، بل إن الأمر عند السنة أكثر حدة، على اعتبار أن تلك الروايات واردة في مؤلفات يقطع بصحة المروي فيها عندهم، (جعفريان، 2006، صفحة 63) (الميلاني، 1426هـ، صفحة 269) أما المروي في كتب الشيعة فإن كثيرا منها لا يصح، خصوصا أنه لا يوجد عندهم كتاب وصفت أحاديثه جميعها بالصحة، أو قوبلت بالتسليم والقبول لدى الفقهاء والمحدثين. (الميلاني، 1426هـ، صفحة 100).

وقد توقف السيد الطبطبائي عند مسألة سند هذه الروايات فقال: "وبالجملة احتمال الدس. وهو قريب جدا ومؤيد بالشواهد والقرائن يدفع حجية هذه الروايات ويفسد اعتبارها فلا يبقى معه لها لا حجية شرعية ولا حجية عقلانية حتى ما كان منها صحيح الإسناد فإن صحة السند وعدالة رجال الطريق إنما يدفع تعمدهم الكذب دون دس غيرهم في أصولهم وجوامعهم ما لم يرووه" (الطبطبائي، 1997، صفحة 12/113).

أما الثاني، فإن علماء الشيعة يفسرون تلك الروايات بأن المراد بها غير ما يروج عنهم من تهمة القول بتحريف القرآن، فإن ما جاء بلفظ التحريف، فمرده إلى المعنى اللغوي للتحريف والذي يراد به تغيير المعنى فيكون التحريف متعلقا بتفسير القرآن لا بذات لفظه، (الخوئي، 1981، صفحة 299) (الحيدري، د.ت، صفحة 58) أما الألفاظ الأخرى فإنه يمكن حملها كذلك على غير معنى الزيادة والنقص والتغيير في القرآن، وقد فصل المرجع الديني الشيعي السيد كمال الحيدري في هذا الأمر فيقول: "إن أكثر الألفاظ والتعابير استعمالا في الصدر

الأول في لسان الروايات: "كنا نقرأ كذا" و"تنزيله كذا" و"هكذا نزلت" و"تأويله كذا" فماذا يراد من هذه الألفاظ والاصطلاحات؟

أما معنى الإقراء: "فينبغي الالتفات إلى أنه حينما تذكر الروايات أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقرأ الآية كذا، فالمراد قراءة ألفاظها مع تفسير معانيها التي كان النبي صلى الله عليه وآله يتلقاها من الوحي.

فعلى سبيل المثال كان عبد الله بن مسعود يقول: "كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ وإن علياً مولى المؤمنين _ وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ... ﴿فليس مراده من قوله (وإن علياً مولى المؤمنين) أنه جزء من الآية القرآنية، بل أننا في مقام تعليم الآية كنا نقرأها هكذا؛ لأن التعليم والتفسير لهما دور مباشر في فهم الآية" (الحيدري، د.ت، صفحة 62).

أما معنى التنزيل "فليس كل ما نزل من الله وحياً يلزم أن يكون من القرآن.

على هذا فما ورد في بعض الروايات من التعبير "هكذا تنزيلها" في بعض الآيات، المراد منه أنه نزل من عند الله على النبي ﷺ، سواء كان آية أو بياناً لآية" (الحيدري، د.ت، صفحة 66) (الخوئي، 1981، صفحة 255).

كما أن علماء الشيعة يفسرون تلك الروايات بأن المراد بها غير ما يروج عنهم من تهمة القول بتحريف القرآن، فإن ما جاء بلفظ التحريف، فمرده إلى المعنى اللغوي للتحريف والذي يراده به تغيير المعنى فيكون التحريف متعلقاً بتفسير القرآن لا بذات لفظه، أما الألفاظ الأخرى فإنه يمكن حملها كذلك على غير معنى الزيادة والنقص والتغيير في القرآن (الخوئي، 1981، صفحة 229) (الحيدري، د.ت، صفحة 58).

2.2. نفاة مقولة تحريف القرآن عند الشيعة:

لقد أنكر عدد من علماء الشيعة مقولة تحريف القرآن المنسوبة إليهم واعتبروا أنها كلام قلة منهم وليست موقف الجمهور، وقد مرت كثير من آرائهم حين الحديث عن موقف مثبت التحريف، وتعتبر مقولة الصدوق (381هـ) من أعرق ما قيل في مذهب الإمامية في نفي التحريف ونصها كالاتي: "اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك"، (الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية، 1993، صفحة 84)، وجاء في تفسير البيان للخوئي (1413هـ): "المشهور بين علماء الشيعة ومحققهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف" (الخوئي، 1981، صفحة 201).

وبعد تتبع تاريخي لمواقف علماء الشيعة من مقولة التحريف يظهر أن أول من صرح بنفي تهمة التحريف عن الكتاب هو الصدوق في القرن الرابع، وممن اشتهر كذلك بالتصريح بنفي التحريف لدى الإمامية السيد المرتضى (436هـ)، والطوسي (460هـ)، والطبرسي (548هـ) ويعتبر هؤلاء الأعلام الأربعة عمدة القائلين بنفي التحريف من القدماء، وقد وجد في كل قرن من اشتهر عنه نفي التحريف بعد هؤلاء المذكورين. (الميلاني، 1426هـ، صفحة 16 وما بعدها).

أما الشيخ المفيد (413هـ) فإن البعض يعتبره من مثبتي التحريف والبعض يعتبره من النفاة، غير أن الناظر بتمعن في كلامه يجد أنه من نفاة التحريف، وأن ما اعتبره ساقطا من نص القرآن هو التأويل أو المؤول الذي يزعم الشيعة أن عليا كان قد جمعه إلى جانب المنزل، ونذكر هنا بعضا من كلامه ليتضح الأمر، يقول الشيخ المفيد: "وأما نقصان فإن العقول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه، (...) وقد قال جماعة من أهل الإمامة أنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة ولكن حذف ما كان مثبتا في مصحف أمير المؤمنين (ع) من تأويله وتفسير معانيه (...) وعندي أن هذا القول أشبه من مقال من ادعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل والله أسأل توفيقه للصواب. وأما الزيادة والنقص فيه فمقطوع على فسادها." (المفيد، 1413هـ، صفحة 81، 82).

فيتضح من هذا أن المفيد لا يقول بالتحريف، وإن كان في كلامه شيء من اللبس، غير أن ما يثبت كونه من النفاة هو تعقبه لكتاب شيخه الصدوق "اعتقادات الإمامية" في كتابه "تصحيح الاعتقادات الإمامية"، فلم يتعقب شيخه في موقفه الصريح من القرآن والزيادة والنقص فيه فاتضح أنه يقول بقول شيخه في المسألة.

أما المتأخرين من الإمامية فقد كثرت كتاباتهم حول نفي هذه التهمة عن الشيعة، وصيانة القرآن من التحريف، وتجدهم يتنكرون هذه التهمة معتبرين أنها قول القلة منهم، وليس قول الجمهور. (الميلاني، 1426هـ، صفحة 15) (معرفة، 2007، صفحة 13).

إلا أن هذا النفي للتحريف يتصادم ومسألة التقية عند الشيعة، فتجد أن البعض يعتبر أن هذا النفي للتحريف إنما هو من باب التقية، لا من باب حقيقة معتقد الشيعة. (حبيب، 2007، صفحة 66)، وقد أشار إلى هذا الأمر كذلك المحدث الشيعي نعمة الله الجزائري الذي يعتبر من أشهر القائلين بالتحريف في القرآن، فبعد حديثه عن نفاة التحريف من الشيعة أشار إلى كون نفيمهم لمسألة التحريف راجع إلى مصالح كثيرة، فيقول: "والظاهر أن هذا القول إنما صدر منهم لأجل مصالح كثيرة، منها سد باب الطعن عليها بأنه إذا جاز هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز لحوق التحريف لا، وسيأتي الجواب عن هذا كيف وهؤلاء الأعلام رووا في مؤلفاتهم أخبارا كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن؛ وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا" (الجزائري، الانوار النعمانية، 2010، صفحة 2/315).

غير أن نفاة التحريف من الشيعة يرفضون وبشدة إدانتهم بالتحريف وأنهم لا يصرحون بذلك تقية فقط، وقد تعرض أحد الدارسين الشيعة إلى مسألة التقية وارتباطها بالتحريف القرآن ووضح حدود التقية في المذهب الشيعي وأنها تتعلق باضطهاد أهل البيت وتقتيلهم من قبل أهل السلطة فتكون التقية: "قصة إرهاب الظالم ومداواة المظلوم ليحفظ دمه" (الكوراني، د.ت، صفحة 48)، فلا تعلق لها بمسألة الإيمان بسلامة القرآن من التحريف، أما ما يتعلق بتقية الإمام علي، فمردودة كذلك بما يروونه عن علي من إنكاره على أبي بكر وعمر أمر الخلافة، مردود كذلك بما ثبت عنه من رفع السيف والقتال بصفين، وكان ذلك في أمر دون تغيير القرآن وتحريفه. (الباقلائي، د.ت، صفحة 108) (الجبار، 1960، صفحة 385، 386/16).

ومن أهم الأدلة التي قدمها نفاة التحريف إلى جانب أقوال علمائهم فنذكر منها :

الواقع الشيعي: فالقرآن الذي بين أيدينا حاضر في حياة الشيعة بشكل كامل، فتجده في بيوتهم وحسينياتهم ومدارسهم وحوزاتهم العلمية، فلو كانوا لا يعتقدون به فلماذا يقرؤونه في بيوتهم ومراكزهم ويتدراسونه. (الكوراني، د.ت، صفحة 35).

أما تداعيات مقولة التحريف في الأوساط الشيعية، فيقول الدكتور موسى الموسوي: "فكرة تحريف القرآن ليست من الأفكار التي تظهر على الساحة الشيعية كفكرة عامة ذات أبعاد خطيرة، لأن الأكثرية الساحقة من الشيعة لم تقترب من هذا البحث ولا تؤمن به، بسبب موقف مثير من فقهاء من عدم التحريف، ولكن الفكرة تأخذ طابعا حزينا عندما ينشر الناشرون كتباً ألفها بعض علمائنا في التحريف وتوزع الكتب تلك على الناس أو تستل منها مقتطفات لتذكر في كتب أخرى ويطلع عليها المسلمون جميعاً" (موسوي، 1978، صفحة 131).

انبناء المذهب الشيعي على التمسك بالقرآن والعترة: ويستدلون على هذا بالحديث المروي عند الشيعة كما السنة: "عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإني لئن يفترقا حتى يردا علي الحوض" (حنبل، 2001، صفحة 170، 169/17).

ويقول علي الكوراني عن هذا الأمر: "وعندما يقوم مذهب طائفة على التمسك بوصية النبي بالثقلين، الثقل الأكبر القرآن والثقل الأصغر أهل بيت نبيهم .. فكيف يصح اتهامهم بأنهم لا يؤمنون بأحد ركني مذهبهم؟! (الكوراني، د.ت، صفحة 36).

الفقه الشيعي: مما يستدل به كذلك نفاة التحريف على صحة مذهبهم، هو فقهم العلمي في التعامل مع القرآن إذ "توجد مجموعة أحكام شرعية عند الشيعة تتعلق بوجوب احترام نسخة القرآن وحرمة إهانتها.. فلا يجوز مس خط القرآن لغير المتوضئ، ولا يجوز القيام بأي عمل يعتبر عرفاً إهانة للقرآن ولو لم يقصد صاحبه الإهانة، كأن يضع نسخة القرآن في مكان غير مناسب، أو يرميها رمياً غير لائق، أو ينাম ونسخة المصحف في مكان مواجهه لقدميه، أو يضعها في متناول طفل عابث" (الكوراني، د.ت، صفحة 40).

3. تحريف القرآن عند الخوارج:

إن الدارس لمقولة التحريف في القرآن الكريم يجد أنها تنسب إلى فرقة إسلامية أخرى سوى الشيعة، فتجد إشارة إلى فرقة الخوارج، فما حقيقة هذه النسبة؟

إن مقولة التحريف عند الخوارج هي مقولة ضيقة الأفق؛ فهي من جهة تتعلق بتحريف الزيادة دون النقصان، ومن جهة ثانية تتعلق بفرقتين على أبعد تقدير من فرق الخوارج وتفصيل ذلك في الآتي:

1.3. ما المحرف في القرآن عند الخوارج؟

إن الباحث عن حقيقة المحرف في القرآن عند هؤلاء يجد أن الأمر يتعلق بزيادة سورة في القرآن، وهي سورة يوسف، أما عن مستند هذه الدعوى فلأن سورة يوسف " في شرح العشق والعاشق والمعشوق ومثل هذا لا يجوز أن يكون كلام الله تعالى " (الرازي، د.ت، صفحة 47).

فالذي يبدو أن هذه الدعوى عند الخوارج تتعلق برأي أو نظرة ذاتية للقرآن ومواضيعه، وليست قولاً مبنياً على أدلة أو شواهد علمية يمكن أن يؤخذ فيها ويرد.

2.3. ما صحة نسبة مقولة التحريف إلى الخوارج؟

لقد أشارت أطراف متعددة إلى اعتقاد الخوارج بوقوع التحريف في القرآن، فتجد ذلك في كتابات المستشرقين، كما ذكرت في كتابات الحداثيين العرب على سبيل الاستشهاد وتعضيد مقولة التحريف من مختلف الأطراف، فيقول المستشرق هنري ماسيه: "لقد رفض الخوارج مثلاً السورة الثانية عشرة، معلنين أن اللهجة الغرامية لقصة يوسف والمرأة المصرية تجعلها متنافرة مع كتاب مقدس! ويعتقدون بالتأكيد أن وحياً من هذا النوع لا يأتي من الله" (ماسيه، 1988، صفحة 108).

والباحث عن حقيقة هذه النسبة ومنشئها يجد أن كتب الفرق الإسلامية قد أشارت إلى هذا الأمر أيضاً، لكن الذي لا يصح هو نسبة القول إلى عموم الخوارج، ذلك أن هذه المقولة تحكى عن الميمونية، وهي من انقسامات فرقة العجاردة، فتجد لأجل ذلك بعض المؤرخين ينسبونها إلى العجاردة بإطلاق، (الرازي، د.ت، صفحة 47) ومنهم من يحدد الميمونية على وجه الخصوص، (الإيجي، 1997) ومنهم من ينسبها إليهما معا (الأشعري، 2005، صفحة 1/90).

وقد صنف البغدادي الميمونية في الفرق الخارجة عن الإسلام، فإلى جانب اعتقادهم بتحريف القرآن والقول بالزيادة فيه، فإنهم يجوزون نكاح بعض ذوات المحارم فيقول عن ميمون الذي تنسب إليه هذه الفرقة: "ثم إنه خالف العجاردة في الإرادة والقدر والاستطاعة وقال في هذه الابواب الثلاثة بقول القدرية المعتزلة عن الحق وزعم مع ذلك أن أطفال المشركين في الجنة ولو بقى ميمون هذا على البدع التي حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه الى الخوارج لقوله بتكفير على وطلحة والزبير وعائشة وعثمان وقوله بتكفير أصحاب الذنوب والى القدرية لقوله في باب الارادة والقدر والاستطاعة بأقوال القدرية فيها ولكنه زاد على القدرية وعلى الخوارج بضلالة اشتقها من دين المجوس وذلك أنه أباح نكاح بنات الاولاد من الاجداد وبنات اولاد الاخوة والاخوات وقال انما ذكر الله تعالى في تحريم النساء بالنسب الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخوات ولم يذكر بنات البنات ولا بنات البنين ولا بنات اولاد الاخوة ولا بنات اولاد الاخوات" (البغدادي، 1977، صفحة 264 و 265)، ونجد نفس الأمر عند ابن حزم في الفصل: "وقد تسمى باسم الإسلام من أجمع جميع فرق الإسلام على أنه ليس مسلماً مثل طوائف من الخوارج غلوا فقالوا إن الصلاة ركعة بالغة وركعة بالعشي فقط وآخرون استحلوا نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات بني الإخوة وبنات بني الأخوات وقالوا إن سورة يوسف ليست من القرآن" (حزم، د.ت، صفحة 90/2).

وعلى كل فإن هذه النسبة إلى عموم الخوارج نسبة لا تصح ولا تستقيم، فلا واقع الخوارج يرتضي هذه النسبة، ولا جوهر الخلاف بين الخوارج وأهل السنة يحتملها.

4. مقولة تحريف القرآن عند الصوفية:

ينسب إلى الصوفية كذلك مقولة تحريف القرآن، وبشكل أدق ينسب هذا القول إلى أحد الأعلام الشهيرة للصوفية وهو الشعراني، فيستدل عدد من الدارسين (الميلاني، 1426هـ، صفحة 222) (التزني، 1997، صفحة 413/5)، لقضية التحريف بمقولة يزعم أنها تدل على أنه سقط من القرآن كثير.

أما مقولة الشعراني الشهيرة في الباب فهي قوله: "ولولا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع الحكمة في غير أهلها لبينت جميع ما سقط من مصحف عثمان رضي الله عنه" (الشعراني، الكبرى الأحمر، د.ت، صفحة 94).

وهذه المقولة تحتاج إلى التوقف من عدة وجوه:

أولاً: هذا الكلام ليس من كلام الشعراني، بل هو كلام محي الدين ابن العربي، فالكتاب الذي ورد فيه نص الكلام هو الكبرى الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر، والكلام قد سبقه لفظ "قال".

ثانياً: يسبق هذا الكلام عبارة مهمة توضح المراد بالساقط من القرآن، وأن الأمر يتعلق بالمنسوخ، فقد قال في أول الكلام: "ينبغي لقارئ القرآن إذا لم يكن من أهل الكشف أن يبحث ويسأل علماء الشريعة عن كل شيء ثبت عندهم أنه كان قرآناً ونسخ فيحفظه ليزيده الله بذلك درجات من الجنة!" قال: وقد زعم بعض أهل الكشف أنه سقط من مصحف عثمان كثير من المنسوخ" (الشعراني، الكبرى الأحمر، د.ت، صفحة 93).

فبصرف النظر عن محتوى الكلام، وجدوى حفظ المنسوخ وحقيقة الثواب عليه، يظهر أن السياق الذي وردت فيه العبارة يتعلق بالمنسوخ، وأن العبارة المنسوبة إلى الشعراني التي ورد فيها لفظ السقط، يتعلق بمسألة النسخ.

ثالثاً: أردف الإمام الشعراني كلام ابن العربي بقوله: "قلت: ذكر الشيخ محي الدين في "الفتوحات المصرية" أن الذي يتعين اعتقاده أنه لم يسقط من كلام الله تعالى شيء لانعقاد الإجماع على ذلك والله اعلم" (الشعراني، الكبرى الأحمر، د.ت، صفحة 94).

فهذا بالنسبة للمقولة المنسوبة إلى الإمام الشعراني والتي يكثر الاستشهاد بها للتدليل على وقوع التحريف في القرآن وسقوط أجزاء منه.

يبقى أمر مهم يحتاج إلى الإشارة في مسألة التحريف عند الصوفية، وهو زعمهم قراءة بعض أولياءهم لسور غير السور المعروفة في القرآن الذي بين أيدينا، فقد ورد في الطبقات الكبرى كلام يثبت قراءة أحد "الأولياء" لسور غير السور التي في القرآن فيقول الشعراني في ترجمة أحد أعلام المتصوفة: "ومنهم الشيخ شعبان المجذوب رضي الله عنه (...) وكان يقرأ سوراً غير السور التي في القرآن على كراسي المساجد يوم الجمعة، وغيرها فلا ينكر

عليه أحد، وكان العامي يظن أنها من القرآن لشبهها بالآيات في الفواصل، وقد سمعته مرة يقرأ على باب دار على طريقة الفقهاء الذين يقرءون في البيوت، فصغيت إلى ما يقول فسمعته يقول "وما أنتم في تصديق هو بصادقين، ولقد أرسل الله لنا قوما بالموتفكات يأخذون أموالنا، وما لنا من ناصرين" ثم قال اللهم اجعل ثواب ما قرأناه من الكلام العزيز في صحائف فلان وفان إلى آخر ما قال". (الشعراني، د.ت، صفحة 573 و538).

فهذا الكلام يثبت الزيادة في القرآن، لا من جهة جامعيه من الصحابة، ولكن من جهة أخرى تتعلق بقارئه ومتلقيه، وقد يكون بحجة الكشف أو الولاية، أو غيرها من السبل، وعلى كل فهذا الكلام ليس بضائر موثوقية نقل النص القرآني وصيانتة من التحريف، فلو أصغي إلى كل مجذوب زاد في كلام الله شيئاً لما وسع المداد ولا الورق، ثم إن كلام الأفراد لا يمكن أن يسحب على الطائفة كلها فيقال أن الصوفية يقولون بتحريف القرآن، أو أنهم كلهم يحرفون القرآن.

5. خاتمة:

إن محاولة جعل مقولة التحريف اللفظي للقرآن مقولة أصيلة داخل الأوساط الإسلامية ضرب من المجازفة العلمية، ذلك أن المقولة تختلف كما وكيفا بين من تنسب إليهم من المسلمين، وأشهر من تنسب إليه المقولة هم الشيعة الإمامية، وهذا ليس بخاف ولا مستتر لدى الدارسين من مختلف التوجهات، فمنذ القدم رد علماء المسلمين على شبه الروافض بشأن هذا الموضوع، وعموماً فمقولة التحريف عند الشيعة مقولة معقدة تتراوح بين الإثبات والنفي، ومما يزيد تعقيداً أن الطائفة الشيعية نفسها لا يمكن أن ينظر إليها بنفس المنظار، فمنهم الغالي في تشييعه ومنهم المعتدل، وعليه فإن مقولة التحريف يجب أن تؤخذ في هذا السياق. فضلاً على أن التأثير السياسي باد جداً في الطرح الشيعي لمسألة القول بتحريف القرآن، فتجد إقحاماً لمسائل الإمامة في الحديث عن الموثوقية.

أما عن توسيع نطاق المقولة بغية التأصيل لها، وذلك بإدخال أطراف إسلامية أخرى من قبيل الخوارج أو الصوفية فهذا ضرب من المبالغة، وقول يفتقر إلى التحقيق العلمي في شأن النسبة، فأقصى ما ثبت عن الخوارج في الموضوع حكاية عن فرقة من فرقهم إنكارها سورة يوسف، فلا يستقيم نسبة قول القلة القليلة إلى الكل، كما لا يستقيم وصف القرآن بالتحريف بسبب رأي أو نظرة قاصرة.

أما الصوفية فالأمر بالنسبة إليهم لا يعدو أن يكون لبساً في الفهم أو توجيهها قسرياً لكلام أحد أقطاب الصوفية لم يرد به القول بحصول التحريف اللفظي في القرآن.

6. قائمة المراجع:

ابن أبي داود. (2002). /المصاحف. دار البشائر.

ابن حجر العسقلاني. (1379هـ). فتح الباري. بيروت: دار المعرفة.

أبو الحسن العاملي. (2006). مقدمة تفسير البرهان. بيروت: مؤسسة الأعلي.

- أبو الحسن الأشعري. (2005). *مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين*. المكتبة العصرية.
- إحسان إلهي ظهير. (د.ت). *الإسلام ومتطلبات العصر*.
- أحمد ابن حنبل. (2001). *المسند*. مؤسسة الرسالة.
- الباقلائي. (د.ت). *نكت الانتصار*. منشأة المعارف.
- البغدادي. (1977). *الفرق بين الفرق*. دار الآفاق الجديدة.
- الخوئي. (1981). *تفسير البيان*. أنوار الهدى.
- السيد الطبطبائي. (1997). *تفسير الميزان*. بيروت: مؤسسة الأعلي.
- السيد علي الشهرستاني. (بلا تاريخ). *جمع القرآن: نقد الوثائق وعرض الحقائق*. المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
- السيد مرتضى العسكري. (1992). *القرآن وروايات المدرستين*. المجمع العلمي الإسلامي.
- الصدوق. (1991). *كمال الدين وإتمام النعمة*. بيروت: مؤسسة الأعلي.
- الصدوق. (1993). *الاعتقادات في دين الإمامية*. بيروت: دار المفيد.
- القاضي عبد الجبار. (1960). *المغني في أبواب التوحيد والعدل*. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- الكليني. (2007). *الكافي*. منشورات الفجر.
- المفيد. (1413هـ). *أوائل المقالات*. المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.
- رسول جعفریان. (2006). *أكذوبة التحريف بين الشيعة والسنة*. مكتبة النافذة.
- طبيب التزني. (1997). *النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة*. بيروت: دار الينابيع.
- عبد الوهاب الشعراني. (د.ت). *الطبقات الكبرى*. دار الكتب العلمية.
- عبد الوهاب الشعراني. (د.ت). *الكبرى الأحمر*. دار الكتب العلمية.
- عضد الدين الإيجي. (1997). *المواقف*. دار الجيل.
- علي ابن حزم. (د.ت). *الفصل في الملل والأهواء والنحل*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- علي الحسيني الميلاني. (1426هـ). *التحقيق في نفي التحريف*. مركز الحقائق الإسلامية.
- علي الكوراني. (د.ت). *تدوين القرآن*. دار القرآن الكريم.

- فخر الدين الرازي. (د.ت). *اعتقادات فرق المسلمين والمشركين*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- كمال الحيدري. (د.ت). *صيانة القرآن من التحريف*. النجف: مؤسسة الإمام الجواد.
- محمد بن إسماعيل البخاري. (1422). *صحيح البخاري*. دار طوق النجاة.
- محمد حبيب. (2007). *فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب: عرض ونقد*.
- محمد هادي معرفة. (2007). *صيانة القرآن من التحريف*. مؤسسة التمهيد.
- مرتضى مطهري. (بلا تاريخ). *الإسلام ومتطلبات العصر*. بيروت: دار الإرشاد.
- موسى موسى. (1978). *الشيعة والتصحيح: الصراع بين الشيعة والتشيع*.
- نعمة الله الجزائري. (2010). *الانوار النعمانية*. مؤسسة الأعلى للمطبوعات.
- نعمة الله الجزائري. (د.ت). *منبع الحياة وحجية قول المجتهد من الاموات*. بيروت: مؤسسة الأعلي للمطبوعات.
- هنري ماسيه. (1988). *الإسلام*. بيروت: منشورات عويدات.